

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن حظر إصدار الوزير الموجه إليه استجابات قرارات تترتب عليها التزامات مالية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاؤنا التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

مبارك هيف الحجرف

مبارك هيف الحجرف
عضو مجلس الأمة

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

2023/2/23

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون
في شأن حظر إصدار الوزير الموجه إليه استجابات قرارات تترتب عليها
التزامات مالية

– بعد الاطلاع على الدستور،
– وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يحظر على أي وزير يوجه إليه استجابات إصدار أية قرارات إدارية سواء بالتعيين أو النذب أو النقل وذلك من تاريخ تقديم الاستجابات للوزير المعني ولحين الانتهاء منه، وكذلك أية قرارات يترتب عليها التزامات مالية مالم تكن مدرجة بالميزانية، والترشيح للمناصب القيادية والإشرافية في الجهات التابعة له وفي مجالس الإدارات وغيرها.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

في شأن حظر إصدار الوزير الموجه إليه استجابات قرارات تترتب عليها

التزامات مالية

لما كانت الاستجابات هي من أدوات الرقابة والمحاسبة على التجاوزات الإدارية والمالية والاخلال في تطبيق القوانين والحنث بالقسم، وتعد هي صمام الأمان للدفاع عن حقوق الشعب ومكتسباته، وهي تنطلق من رؤية عضو مجلس الأمة وإيمانه التام بوجود تجاوز جسيم سواء على حقوق الشعب أو أمواله، وهو ما يثير مسألة عدم ملاءمة أن يمارس الوزير الذي يوجه إليه استجابات لإيضاح التجاوزات وتفنيدتها أن يصدر قرارات تترتب عليها التزامات مالية، وعليه نرى ضرورة حظر مباشرة الوزير لهذه الأعمال لحين الانتهاء من الاستجابات درءاً لكسب الولاءات والمتاجرة السياسية.

الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد الأول

٦٣٣